A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/9/2
17 July 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام*

مقدمة

١- هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٧/٦ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام التماس آراء الدول الأعضاء والحصول على معلومات منها عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من تبعات وآثار سلبية على سكانها، وأن يقدم إلى المجلس تقريراً تحليلياً بهذا الشأن.

٢- وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أرسل الأمين العام مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء طالباً منها موافاته بما لديها من آراء ومعلومات. وتلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الـــردود الملخصة أدناه من حكومات كل من إكوادور وألبانيا وبيلاروس والجزائر والعراق وفنزويلا (جمهوريـــة - البوليفاريـــة) وكوبا. ويمكن الحصول على النص الكامل للورقات من الأمانة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة من أجل تضمينها أحدث المعلومات.

الردود المقدمة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨]

١- ذكرت الحكومة أن ألبانيا لم تتخذ أو تُنفّذ تدابير قسرية من جانب واحد تجاه دول أعضاء أخرى في سياق قرار المجلس ٦/٧.

الجزائر

[الأصل بالفرنسية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨]

٢- ذكرت الحكومة أن التدابير القسرية التي تتخذ من جانب واحد منافية للقانون الدولي، وللقانون الإنساني الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة وللقواعد والمعايير التي تحكم العلاقات السلمية فيما بين الدول.

٣- وأشارت الحكومة إلى أن اتخاذ تدابير قسرية من جانب واحد يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة الكريمة والحق في التنمية. كما أن السعي إلى تطبيق القوانين المحلية خارج إقليم الدولة يشكل انتهاكاً لسيادة الدول الأخرى.

٤- وأوضحت الحكومة أن التدابير التي تُتخذ من جانب واحد تشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخصوصاً تلك المكفولة في العهود الدولية، بسبب تأثيرها السلبي على رفاه السكان، والتنمية والتعاون الدوليين. كما أوضحت الحكومة أن التدابير القسرية التي تُتخذ من جانب واحد تعوق علاقات التجارة الحرة فيما بين الدول ذات السيادة وتؤدي بالتالي إلى إعاقة التمتع بجميع حقوق الإنسان، على النحو الذي أقره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في عام ١٩٩٣.

٥- وكررت الحكومة تأكيد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر والمتمثلة في احترام السيادة، والمساواة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وحرية اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي. كما أكدت الحكومة أن السلع الأساسية كالغذاء والدواء لا ينبغي أن تُستخدم كأدوات للإكراه السياسي.

بيلاروس

[الأصل بالروسية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨]

٦- أدانت الحكومة استخدام أية تدابير قسرية من جانب واحد تكون منافية للمبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي، وأعربت عن قلقها إزاء عدد التدابير القسرية التي تقول الحكومة إنها اتُخذت ضد بيلاروس من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٧- وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، تشعر الحكومة بالقلق إزاء اثنين من التدابير التي اتُخذت في عام ٢٠٠٧ وهما: القيود المفروضة على منح التأشيرات لمواطني بيلاروس، والتي أصبحت تشمل مديري المؤسسات التابعة للدولة في بيلاروس ونوابهم، فضلاً عن ممثلي الأجهزة الأمنية في بيلاروس؛ وتجميد الحسابات المصرفية لشركة Belneftekhim البيلاروسية، والتي تخضع لولاية الأمم المتحدة، وتجميد الحسابات المصرفية لممثليها في ألمانيا ولاتفيا وأوكرانيا والاتحاد الروسي والصين، مع تجميد حسابات فرع الشركة في الولايات المتحدة Belneftekhim USA. وامتدّ هذا التدبير الأخير في عام ٢٠٠٨ ليشمل جميع المؤسسات التي تدخل ضمن هيكل الشركة. وقامت الحكومة بتعميم رسالة (A/62/743) خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة تناولت فيها التدبير الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة.

٨- وذكرت الحكومة أن ما ورد أعلاه من تدابير قسرية اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد يشكل انتهاكاً للعديد من القواعد الدولية، والمعاهدات المتعددة الأطراف والاتفاقات الثنائية. كما أوضحت أن هذه التدابير تتعارض مع قراري الجمعية العامة ١٦٢/٦٢ و١٨٣/٦٢.

٩- وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، تناولت الحكومة اثنين من التدابير هما: القيود المفروضة على منح تأشيرات الدخول لعدد من المسؤولين من بيلاروس وتجميد أرصدتهم، فضلاً عن تجميد أرصدة عدة جهات مستقلة أو تابعة لشركات، وأرصدة المنظمات والهياكل ذات الصلة بها؛ فضلاً عن التعليق المؤقت لاستفادة بيلاروس من نظام الأفضليات المعمم. وترى الحكومة أن التدبير الأول اتُخذ في سياق موقف الاتحاد الأوروبي من نتيجة الانتخابات الرئاسية التي جرت في بيلاروس في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، بينما اتُخذ التدبير الثاني بسبب الانتهاك المزعوم لحرية تكوين الجمعيات في بيلاروس.

١٠- وأشارت الحكومة إلى أن التدابير القسرية الواردة أعلاه التي اتخذها الاتحاد الأوروبي من جانب واحد غير مقبولة ولا تتسق مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، أعربت الحكومة عن أملها في أن تكون هذه التدابير ذات طابع مؤقت وأن ترفع قريباً.

كوبا

[الأصل بالإسبانية]
[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

١١- أشارت الحكومة إلى أن العديد من القرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان وعن مؤتمرات قمة ومؤتمرات دولية، رأت أن التدابير القسرية الاقتصادية تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومع القانون الدولي. وأشارت إلى أن الضحايا الرئيسيين هم سكان البلدان التي تخضع لتدابير من هذا القبيل، وخصوصاً الفئات الأضعف كالأطفال والنساء وكبار السن والمعوقين. وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لهذه المسألة، لا سيما وأن كوبا هي من البلدان النامية التي تعرض شعبها لتدابير قسرية أحادية الجانب فرضتها عليها بلدان متقدمة، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢- وأشارت الحكومة إلى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا هو الأطول والأقسى في تاريخ البشرية، بالإضافة إلى أنه يشكل ضرباً من أفعال الإبادة الجماعية وعملاً حربياً وجريمة دولية. وتقول الحكومة إن الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن هذه التدابير تُقدّر بأكثر من ٨٩ مليار دولار أمريكي حتى أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٣- وأشارت الحكومة إلى أن الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ شهدت قيام سلطات الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ المزيد من التدابير القسرية من جانب واحد ضد كوبا، وتكثيف مساعيها الرامية إلى دعم أعمال التخريب في كوبا. وترى الحكومة الكوبية أن الغرض من هذه التدابير هو حرمان الشعب الكوبي من ممارسة سيادته وحقه في تقرير مصيره. ومع الإشارة إلى أمثلة لبعض التدابير التي اتُخذت خلال تلك الفترة، ذكرت الحكومة قيام مسؤولين كبار من حكومة الولايات المتحدة بزيارات إلى عدد من البلدان الأوروبية بغية كسب التأييد لتطبيق الاستراتيجية التي تتبعها الولايات المتحدة ضد كوبا؛ وقالت إن وزارة المالية الأمريكية قامت بفرض الحصار الاقتصادي خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة، مما أدى إلى إلغاء اتفاق كانت كوبا تزمع إبرامه مع إحدى شركات الطيران لاستئجار طائرات من طراز بوينغ؛ كما أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للحكومة الأمريكية قد فرض غرامات مالية على عدد من الشركات والأفراد بسبب قيامهم بإجراء معاملات مالية مع كوبا؛ وقد رفضت الحكومة الأمريكية منح موسيقيين أمريكيين تصاريح سفر إلى كوبا للمشاركة في مهرجان دولي.

١٤- وذكرت الحكومة أن بعض القطاعات كالغذاء والصحة والتعليم والنقل كانت من بين الأهداف الرئيسية لهذه السياسات، وقدمت أمثلة مفصلة للتأثيرات السلبية التي لحقت بهذه القطاعات. وتقول الحكومة إن قطاع الأغذية تكبد خسائر تقدر قيمتها بمبلغ ٦,٨ مليون دولار أمريكي في مجال إنتاج البيض و٢,٢٦ مليون دولار في مجال صادرات البن والعسل والفحم النباتي، وذلك بسبب الحرمان من الوصول إلى التكنولوجيات المطلوبة أو الأسواق. ويشير أحد الأمثلة التي قدمتها الحكومة في مجال الصحة العامة إلى أن المعهد الوطني الكوبي للغدد الصماء وأمراض الأيض اضطُر إلى شراء الحقن تحت الجلدية بأسعار مرتفعة من الصين واليابان لإعطاء الأنسولين لمرضى السكر، بسبب عدم تمكنه من الحصول عليها من الولايات المتحدة. أما في قطاع التعليم، فقد أدى الحصار إلى

حرمان كوبا من الحصول على المواد التعليمية للمدارس من الولايات المتحدة؛ وفي قطاع النقل، تأثرت السكك الحديدية جراء حرمانها من الحصول على المواد والتكنولوجيات اللازمة للقطارات والتي غالباً ما توجد في الولايات المتحدة. كما أدى هذا الحصار إلى التأثير على شراء مواد البناء من الخارج.

١٥- وذكرت الحكومة أنها ستقدم المزيد من المعلومات في ردها على الأمين العام بشأن قرار الجمعية العامة ٣/٦٢ المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ والمتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

١٦- واحتجت الحكومة بحقها السيادي في التنديد بما ألحقه الحصار من ضرر بشعبها وبشعب الولايات المتحدة، وببلدان أخرى وبالقانون الدولي، وقالت إن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يقوم المجتمع الدولي بتوجيه إدانة قوية لهذه الممارسات.

إكوادور

[الأصل بالإسبانية]
[٨ أيار/مايو ٢٠٠٨]

١٧- أشارت الحكومة إلى أن إكوادور لم تتعرض لتدابير قسرية من جانب واحد تؤثر على حقوق الإنسان المتعلقة بسكانها.

العراق[(١)]

[الأصل بالعربية]
[٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧]

١٨- ذكرت الحكومة أن العراق لم يتخذ أية تدابير قسرية من جانب واحد ضد دول أخرى يمكن أن تؤثر سلباً على حق مواطنيها في الحياة وفي التنمية وفي الغذاء.

١٩- كما ذكرت الحكومة أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد يمكن أن تصل مرحلة تدفع الدول المتأثرة إلى إعلان الحرب أو اتخاذ تدابير اقتصادية وقائية.

---

(١) المعلومات الواردة من الحكومة العراقية استجابة لمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٣/٤ لم تُقدّم في الوقت المناسب من أجل إدراجها في تقرير الأمين العام إلى المجلس في دورته السادسة. ووافقت الحكومة العراقية على إدراج ورقتها، تحت البند نفسه، في تقرير الأمين العام إلى المجلس في دورته التاسعة.

٢٠- وأشارت الحكومة أيضاً إلى أن حقوق المواطنين العراقيين قد تتأثر سلباً إذا اتخذت تركيا التدابير العسكرية التي لوّحت بها على الحدود التركية العراقية. كما أن قيام الجمهورية العربية السورية وتركيا باتخاذ قرار بشأن إبرام اتفاق لتقاسم المياه بينهما قد يؤثر سلباً أيضاً على تمتع المواطنين في الأراضي العراقية بالحق في بالتنمية.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل بالإسبانية]
[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨]

٢١- قامت الحكومة بتوجيه عملها الدولي على أساس المبادئ الواردة في دستورها، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بعدم التدخل، واحترام السيادة، والاستقلال والمساواة بين الدول، والحق في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، والتعاون وعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، والتحول الديمقراطي للمجتمع الدولي وتحقيق التضامن بين الشعوب في نضالها من أجل التحرر والرفاه وتعزيز السلم الدولي. ولاحظت الحكومة أن شعوب البلدان النامية هي الضحية الرئيسية للتدابير القسرية أحادية الجانب التي تتخذها البلدان المتقدمة.

٢٢- وشددت الحكومة على أهمية الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في تسوية الخلافات بين الدول. وفي هذا السياق، سلطت الحكومة الضوء على إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ٢٦٢٥(د-٢٥).

٢٣- وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، رأت أن استخدام التدابير القسرية من جانب واحد لا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تقويض التمتع بحقوق الإنسان في البلد الذي يتعرض لتدابير من هذا القبيل، كما يهدد السلم والأمن الدوليين.

٢٤- وترى الحكومة أن التدابير القسرية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد ربما كان الغرض منها فرض مفاهيمها المتعلقة بالتنمية والديمقراطية والحوكمة والحد من الفقر وحقوق الإنسان، دون مراعاة لحقيقة أن التدابير من هذا القبيل تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وذكرت الحكومة أن البلد لم يسلم من التعرض لتدابير قسرية من جانب واحد خلال السنوات الأخيرة.

- - - - -